

Distr.: General
19 October 2005
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الستون

الجمعية العامة
الدورة الستون

البنود ٩، و ١٢، و ١٤، و ١٥، و ١٧، و ١٩، و ٢٤،
و ٢٥، و ٢٧، و ٣٠، و ٣١، و ٣٢، و ٣٣، و ٣٨،
و ٣٩، و ٤٠، و ٤١، و ٤٢، و ٤٣، و ٤٦، و ٥٠،
و ٥١، و ٥٢، و ٥٤، و ٥٦، و ٦٦، و ٦٩، و ٧٠،
و ٧١، و ٧٣، و ٧٤، و ٨٤، و ٨٩، و ٩٠، و ٩٤،
و ٩٧، و ١٠٠، و ١٠٣، و ١٠٨، و ١١٠، و ١١٥،
و ١١٦، و ١١٧، و ١١٨، و ١١٩، و ١٢٠ من جدول
الأعمال

تقرير مجلس الأمن

منع نشوب الصراعات المسلحة

الحالة في الشرق الأوسط

قضية فلسطين

الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين

مسألة قبرص

آثار احتلال العراق للكويت وعدوانه عليها

إعلان مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية

بشأن الهجوم العسكري الجوي والبحري على الجماهيرية

العربية الليبية الشعبية الاشتراكية الذي قامت به حكومة

الولايات المتحدة حينها في نيسان/أبريل ١٩٨٦

تقديم المساعدة في الأعمال المتعلقة بالألغام

وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة

استعراض شامل لكامل مسألة عمليات حفظ السلام من جميع نواحي هذه العمليات

المسائل المتصلة بالإعلام

السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية

تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، المسائل المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين والمسائل الإنسانية

الحالة في الأراضي المحتلة بأذريجان

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

ثقافة السلام

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي

متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

التنمية المستدامة

العملة والاعتماد المتبادل

القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى

الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ

والدعم الدولي

القضاء على العنصرية والتمييز العنصري

حق الشعوب في تقرير المصير

مسائل حقوق الإنسان

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها
الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة
الاقتصادية الخاصة
تقرير محكمة العدل الدولية
تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية
تنفيذ إعلان اعتبار المحيط الهندي منطقة سلام
معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا
إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة
الشرق الأوسط
نزع السلاح العام الكامل
خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط
معاهدة الحظر الشامل للأسلحة النووية
التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي
تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة
تنفيذ قرارات الأمم المتحدة
تنشيط أعمال الجمعية العامة
مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه
والمسائل ذات الصلة
إصلاح الأمم المتحدة: تدابير ومقترحات
تعزيز منظومة الأمم المتحدة
متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

رسالة مؤرخة ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لليمن لدى الأمم المتحدة

أنشرف بصفتي رئيسا لمجموعة منظمة المؤتمر الإسلامي في نيويورك بأن أحيل طيه
البيان الختامي للاجتماع التنسيقي السنوي لوزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر
الإسلامي الذي عقد في مقر الأمم المتحدة في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم نص هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما من وثائق الجمعية العامة في
إطار البنود ٩، و ١٢، و ١٤، و ١٥، و ١٧، و ١٩، و ٢٤، و ٢٥، و ٢٧، و ٣٠،
و ٣١، و ٣٢، و ٣٣، و ٣٨، و ٣٩، و ٤٠، و ٤١، و ٤٢، و ٤٣، و ٤٦، و ٥٠،

و ٥١، و ٥٢، و ٥٤، و ٥٦، و ٦٦، و ٦٩، و ٧٠، و ٧١، و ٧٣، و ٧٤، و ٨٤،
و ٨٩، و ٩٠، و ٩٤، و ٩٧، و ١٠٠، و ١٠٣، و ١٠٨، و ١١٠، و ١١٥، و ١١٦،
و ١١٧، و ١١٨، و ١١٩، و ١٢٠ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) عبد الله م. الصاعدي

السفير

الممثل الدائم

مرفق الرسالة المؤرخة ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لليمن لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالانكليزية والعربية والفرنسية]

البيان الختامي للاجتماع التنسيقي السنوي لوزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي

مقر الأمم المتحدة، نيويورك

٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ م - ١٩ شعبان ١٤٢٦ هـ

عقد وزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي الاجتماع التنسيقي السنوي في مقر الأمم المتحدة يوم ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ برئاسة سعادة السفير عبد الله الصاعدي، المندوب الدائم للجمهورية اليمنية لدى الأمم المتحدة. وشارك في الاجتماع سعادة السفير إبراهيم جمباري الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، ممثلاً للأمين العام للأمم المتحدة. وبعد المداولات، أقر الاجتماع الآتي:

١ - أكد الاجتماع قناعته القوية بالدور المحوري الذي بوسع الأمم المتحدة، باعتبارها المنظمة العالمية الوحيدة المتعددة الأطراف، ويجب عليها، أن تضطلع به من خلال دعم التنسيق والتعاون العالمي في التعامل مع التحديات والتهديدات العالمية، وأكد مجدداً عزم الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي على العمل بنشاط مع الأمم المتحدة في هذا الاتجاه ووفقاً لميثاقها. وفي هذا الصدد، أكد الاجتماع مجدداً أن منظمة المؤتمر الإسلامي تعتبر الأمم المتحدة آلية عالمية لا غنى عنها لتعزيز رؤية مشتركة لعالم أكثر أمناً ورخاءاً. وشدد كذلك على أن التعددية والمعالجة الجماعية وفقاً للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة هي أدوات ضرورية لمواجهة الأخطار والتحديات المشتركة.

٢ - أعرب الاجتماع عن رفضه للأحادية التي من شأنها أن تؤدي إلى تقويض القانون الدولي، واستخدام بعض البلدان للقوة والتهديد باستخدامها لتحقيق برامجها السياسية.

٣ - جدد الاجتماع عزمه الإسهام بفاعلية في صون السلم والأمن وتعزيزهما على الصعيدين الإقليمي والدولي، والحفاظ على سلام وأمن جميع الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، ورفض وإدانة جميع حملات العداء التي تشن ضد الإسلام وتشويه صورته وصور المجتمعات المسلمة والبلدان الإسلامية، وعلى تقديم الدعم الكامل للبلدان الإسلامية والتضامن معها في مواجهة الضغوط والتهديدات والتدخل الخارجي في شؤونها الداخلية، ودعا إلى

تسوية النزاعات بين الدول عن طريق الحوار وفي إطار القانون الدولي واحترام مبادئ السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. وأكد كذلك الحاجة إلى المزيد من التعاون والتنسيق والتشاور واتخاذ موقف موحد في المحافل الدولية.

٤ - أكد الاجتماع على الأثر الملحوظ للتنمية على السلم والرفاه والأمن والاستقرار في العالم، مشدداً على قيم الحوار والتفاهم والاحترام المتبادل بين الأديان والثقافات والحضارات. وفي هذا السياق، أكد الاجتماع مجدداً تعهدات الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي التي تضمنها إعلان بوتراجايا مؤتمر القمة الإسلامي العاشر بمواصلة جهودها بغية ترسيخ عرى الوحدة والتماسك بينها، وتوسيع نطاق التعاون في سائر المجالات والمشاركة بصورة جماعية في عملية اتخاذ القرار على مستوى العالم. وذكر الاجتماع أيضاً بالتزام الدورة الثانية والثلاثين للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية بأن تساعد الدول الأعضاء من المنظمة بعضها البعض في عمليات التقدم والإصلاح الذي يجب أن ينبع من الداخل، وأن تقوم المنظمة، بصفتها مؤسسة، بطرح السبل والوسائل لدعم هذا التقدم في إطار جماعي.

٥ - أكد الاجتماع ضرورة وضع استراتيجية قابلة للتحقيق من أجل إيجاد وتعزيز التفاهم المشترك والتسامح والوئام بين مختلف الأديان والحضارات. وأبرز الاجتماع أيضاً قوة القيم الروحية للعالم الإسلامي التي تنسجم مع القيم الكونية للحرية والديمقراطية والسلم والعدالة والرفاه، وفي هذا الصدد ذكر الاجتماع بالمبادرات التالية التي تقدم بها العالم الإسلامي: الحوار بين الحضارات - إيران، التفاهم الديني والثقافي والوئام والتعاون - باكستان، والعقد العالمي ٢٠٠١-٢٠١٠ من أجل ثقافة السلم ونبذ العنف لأطفال العالم - بنغلاديش، والحلقة الدراسية عن الإسلام والغرب - قطر، منتدى الاتحاد الأوروبي - منظمة المؤتمر الإسلامي حول "الحضارة والوئام، البعد السياسي" - تركيا، المؤتمر الدولي لعلماء المسلمين - إندونيسيا، إعلان المؤتمر الأول لزعماء العالم والأديان المعروفة - كازاخستان، تحالف الحضارة تحت رعاية كل من تركيا والمؤتمر الدولي عن الحوار الإسلامي - المسيحي، والمؤتمر الدولي للحوار الإسلامي المسيحي في عام ٢٠٠٦ (السنغال).

٦ - اخذ الاجتماع علماً بإطلاق مبادرة تحالف الحضارات التي تشارك في رعايتها تركيا، وأحيط الاجتماع علماً كذلك بإعلان الأمين العام للأمم المتحدة بخصوص إنشاء فريق رفيع المستوى في إطار تحالف الحضارات.

٧ - أعرب الاجتماع عن الأمل في أن تقوم الجمعية العامة للأمم المتحدة باستعراض تنفيذ الأجنحة العالمية من أجل الحوار بين الحضارات وبرنامج عملها خلال دورتها الحالية. وفي هذا السياق، أبرز الاجتماع إسهام منظمة المؤتمر الإسلامي ودورها الأعضاء، والتي برز بعض منها

في تقارير الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، وأمانتها العامة والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو) بغرض إثراء تقرير الأمين العام للأمم المتحدة المقدم إلى الدورة الستين للجمعية العامة. وأخذ الاجتماع علماً باعتماد "إعلان طهران" (A/59/825) خلال المؤتمر الدولي حول البيئة والسلم والحوار بين الحضارات والثقافات (طهران ٩ - ١٠ أيار/مايو ٢٠٠٥) وكذلك المؤتمر الدولي لليونسكو عن الحوار بين الحضارات والثقافات والشعوب (A/60/77) المنعقد في مقر اليونسكو يوم ٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٥. وفي هذا الصدد، رحب الاجتماع بعزم فخامة الرئيس محمد خاتمي، رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية آنذ، على إنشاء مركز للحوار بين الحضارات، وأعرب عن استعداد الأجهزة المعنية التابعة لمنظومة منظمة المؤتمر الإسلامي للتعاون الوثيق مع المركز لتحقيق أهدافه

٨ - أشاد الاجتماع إشادة خاصة بالرئيس الباكستاني الجنرال برويز مشرف على مبادرته الهامة التي جاءت في وقتها حول "الوسطية المستنيرة" التي اعتمدها مؤتمر القمة الإسلامي العاشر في قراره رقم ١٠/٤٥ - س (ق.إ)، كما أشاد الاجتماع إشادة خاصة أيضاً برئيس وزراء ماليزيا، داتو سيري عبد الله أحمد بدوي على مبادرته الهامة والتي جاءت في حينها حول "الإسلام الحضاري". وأثنى الاجتماع على لجنة الشخصيات البارزة لما قامت به من عمل، ورحب بتوصياتها بشأن تطوير الأحوال السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية والاجتماعية في العالم الإسلامي. وأعرب الاجتماع عن أمله في أن يقوم مؤتمر القمة الإسلامي الطارئ المقرر عقده في أواخر هذا العام في مكة المكرمة بدراسة واعتماد توصيات اللجنة، ومن ثم تمكين الأمين العام والدول الأعضاء من تنفيذها بأمانة وعلى وجه السرعة. وفي هذا السياق، أشاد الاجتماع إشادة خاصة بحكومة ماليزيا لاستضافتها الاجتماع الأول للجنة الشخصيات البارزة في بوتراجايا في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، والحكومة باكوستان لعقد الاجتماع الثاني بهذه اللجنة في إسلام آباد يومي ٢٨ و ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٥، والذي قدم مجموعة من التوصيات لبحثها واعتمادها خلال مؤتمر القمة الإسلامي الطارئ.

٩ - أكد الاجتماع مجدداً مركزية قضية القدس الشريف للأمة الإسلامية قاطبة والطابع العربي للقدس الشرقية، وضرورة الدفاع عن حرمة الأماكن الإسلامية والمسيحية المقدسة، وجدد تأكيده شجب محاولات قوة الاحتلال، المتمثلة في إسرائيل، الرامية إلى تغيير وضع المدينة وتركيبها السكانية وطابع القدس الشرقية ولا سيما من خلال الممارسات الاستعمارية غير القانونية بما فيها أنشطتها الاستيطانية وبناء الجدار داخل المدينة وحولها.

١٠ - أكد الاجتماع مجدداً دعمه المبدئي لحق الشعب الفلسطيني في نيل استقلاله الوطني وممارسة سيادته في إطار دولته الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف. وأكد مرة أخرى حقوق اللاجئين الفلسطينيين بموجب القانون الدولي وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٩٤ (د - ٣) لصادر في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨. وأكد الاجتماع من جديد تضامنه مع الشعب الفلسطيني في كفاحه، تحت قيادته الوطنية الشرعية، من أجل تقرير المصير.

١١ - أدان الاجتماع بقوة استمرار السياسات والممارسات الإسرائيلية غير المشروعة داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها مدينة القدس الشريف، مندداً بكيفية خاصة بعمليات القتل المتعمد للمدنيين الفلسطينيين، بما في ذلك الإعدامات بدون محاكمة وعمليات الهدم الغاشمة للبيوت والبنائات الأساسية والأراضي الزراعية، واعتقال وحبس الآلاف من أبناء الشعب الفلسطيني، وفرض العقوبات الجماعية على الشعب الفلسطيني برمته، بما في ذلك فرض قيود قاسية على انتقال الأشخاص والبضائع وفرض حظر التجوال لفترات طويلة.

١٢ - أدان الاجتماع كذلك وبقوة السياسة والممارسات الاستيطانية الإسرائيلية غير القانونية داخل الأراضي الفلسطينية من خلال أنشطتها الاستيطانية وبناء الجدار التوسعي الذي تسبب في مصادرة المزيد من آلاف الدونمات، وعزل عشرات البلدات والقرى والمدن الفلسطينية وتدمير موسع للممتلكات الآلاف من أبناء الشعب الفلسطيني وسبل عيشهم. واعتبر الاجتماع هذه الأنشطة غير القانونية بمثابة ضم فعلي لأجزاء كبيرة من الأراضي الفلسطينية، مما يجعل من المستحيل تحقيق إقامة دولة فلسطين.

١٣ - لاحظ الاجتماع بأسف رد إسرائيل السلبي والذي يتسم بالتحدي على الرأي الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤، وعدم امتثالها لقرار الجمعية العامة رقم د١ - ١٥/١٠ في ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤، ومواصلتها بناء الجدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة، داخل القدس الشرقية وحولها، ومن ثم دعا الاجتماع مرة أخرى إلى احترام الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية وتنفيذ القرار رقم د١ - ١٥/١٠، وشجع جميع الدول على فرض إجراءات عقابية ضد الكيانات والشركات التي تسهم في بناء الجدار وضد منتجات المستوطنات والمستوطنين وجميع من يستفيد من الأنشطة غير الشرعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما في ذلك القدس. ودعا الاجتماع كذلك إلى اتخاذ الإجراءات المحددة التالية:

(أ) يتعين اتخاذ المزيد من الإجراءات، في إطار الأمم المتحدة وفقاً للفقرة العاملة الخامسة من القرار رقم د١ - ١٥/١٠، ودعا كذلك مجلس الأمن الدولي إلى الاضطلاع

بمسؤولياته وذلك باتخاذ قرار صريح والقيام بالإجراءات اللازمة بهذا الخصوص. كما يتعين على الأمين العام للأمم المتحدة تسريع وتيرة العمل فيما يتعلق بطلب الجمعية العامة الوارد في القرار د١ - ١٥/١٠ والقاضي بإنشاء سجل بحجم الضرر الذي تسبب فيه الجدار، والتأكد من أن مواقف ووثائق الأمانة العامة للأمم المتحدة تتوافق تماماً مع الرأي الاستشاري؛

(ب) أما فيما يتعلق بالدول الأعضاء فقد دعا الاجتماع إلى اتخاذ تدابير، بما في ذلك الطرق التشريعية الجماعية، وعلى المستوى الإقليمي والفردى، من أجل منع أي منتج من منتجات المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية من دخول أسواقها. بموجب الالتزامات التي تفرضها المعاهدات الدولية، ومنع المستوطنين الإسرائيليين من دخول أراضيها، وفرض عقوبات على الشركات والهيئات التي تساهم في بناء الجدار وغيرها من الأعمال غير القانونية في الأراضي الفلسطينية المحتلة؛

(ج) دعا الاجتماع الأطراف السامية المتعاقدة في اتفاقية جنيف الرابعة إلى الالتزام بالمادة الأولى المشتركة بين اتفاقيات جنيف الأربع، وإلى اتخاذ تدابير لضمان التزام إسرائيل بالاتفاقية.

١٤ - رحب الاجتماع باعتماد الجمعية العامة للقرار رقم ٢٩٢/٥٨ الصادر في ٦ أيار/مايو ٢٠٠٤ بشأن "وضع الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية"، وشدد على الحاجة إلى متابعة التأكد من عدم شمول أوراق الاعتماد الإسرائيلية لدى الأمم المتحدة الأراضي التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧ بما فيها القدس الشرقية.

١٥ - أكد الاجتماع من جديد دعمه للسلام الشامل المستند إلى قرارات منظمة الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها قرارات مجلس الأمن أرقام ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣) وكذا المبادئ المتفق عليها والتي تدعو إسرائيل إلى الانسحاب الكامل من الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشريف وغيرها من الأراضي العربية الأخرى المحتلة. وجدد الاجتماع في هذا الصدد، دعمه لمبادرة السلام العربية مثلما أقرتها القمة العربية الرابعة عشرة التي عقدت في بيروت بلبنان في ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٢.

١٦ - أعرب الاجتماع عن أمله في أن يبذل المجتمع الدولي واللجنة الرباعية الدولية الجهود اللازمة لإنقاذ خريطة الطريق وتنفيذ مقتضياتها لتحقيق أهدافها وأغراضها المعلنة وفقاً للقانون الدولي. وأعرب عن قلقه إزاء المحاولات الإسرائيلية المتكررة الرامية إلى إلغاء خريطة الطريق واستبدالها بخطوات مختلفة.

١٧ - شدد الاجتماع على أن الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة وتفكيك المستوطنات هو خطوة واعدة، وأكد أن الانسحاب يجب أن يكون كاملاً لا رجعة فيه، وأن يكون مصحوباً بخطوات مماثلة في الضفة الغربية، وأن يكون جزءاً من خارطة الطريق ومتسقاً معها، وفي هذا الصدد شدد الاجتماع على الضرورة والأهمية التي يكتسبها بناء وتشغيل المطار والميناء البحري في غزة وإقامة الممر الأمن (اتصال جغرافي دائم) بين الضفة الغربية وغزة.

١٨ - أكد الاجتماع المقترح الذي اعتمدته بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي وحركة عدم الانحياز بعقد مؤتمر للمنظمات الدولية والإقليمية بشأن النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني والغرض من هذا المؤتمر هو تأكيد المبادئ الأساسية للتسوية السلمية للنزاع، واستكشاف السبل والوسائل الكفيلة بإقامة دولة فلسطينية مستقلة على أساس حدود حزيران/يونيه ١٩٦٧ بحلول عام ٢٠٠٦، كما نصت على ذلك خارطة الطريق.

١٩ - شدد الاجتماع على ضرورة مواصلة منظمة المؤتمر الإسلامي، على جميع المستويات، دعمها العملي والسياسي للحل العادل لقضية فلسطين. ونوه الاجتماع بجهود لجنة القدس برئاسة جلالة الملك محمد السادس، ملك المغرب، بهدف صيانة الهوية العربية الإسلامية لمدينة القدس الشريف، ومشيداً كذلك بعمل لجنة منظمة المؤتمر الإسلامي المعنية بفلسطين.

٢٠ - أكد الاجتماع من جديد، موقف الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي الداعي إلى تأجيل المؤتمر الدبلوماسي المقترح لاعتماد بروتوكول ثالث إضافي لاتفاقيات جنيف والمتعلق باعتماد رمز مميز إضافي، مستذكراً القرار رقم 5/32-PAL الصادر عن الدورة الثانية والثلاثين للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية، وأخذاً في الاعتبار الوضع السائد في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، والانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني، التي تواصل إسرائيل، السلطة المحتلة، اقترافها.

٢١ - أدان الاجتماع بشدة سياسة إسرائيل التي ترفض الامتثال لقرار مجلس الأمن الدولي ٤٩٧ (١٩٨١) المتعلق بالجلولان السوري المحتل، وسياسات ضم الأراضي وبناء المستوطنات ومصادرة الأراضي وتحويل مصادر المياه وفرض الجنسية الإسرائيلية على المواطنين السوريين. وطالب الاجتماع إسرائيل أيضاً بالانسحاب الكامل من الجلولان السوري المحتل إلى خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧ وفقاً لقراري مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ومبدأ الأرض مقابل السلام ومرجعية مؤتمر مدريد للسلام ومبادرة السلام العربية التي أقرتها القمة العربية التي عقدت في بيروت في ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٢. كما طالب إسرائيل بالإفراج عن جميع المعتقلين من المواطنين السوريين، أبناء الجلولان المحتلة، مع الأخذ في الاعتبار أن فترة اعتقال بعضهم قد تجاوزت العشرين عاماً.

٢٢ - أدان الاجتماع التهديدات الموجهة لبعض الدول الأعضاء، خاصة الجمهورية العربية السورية، وأدان قرار الإدارة الأمريكية القاضي بفرض عقوبات اقتصادية انفرادية على سوريا. كما أدان الاجتماع ما يسمى "بقانون محاسبة سوريا"، وحث الدول الأعضاء على زيادة تقوية علاقاتها الأخوية مع سوريا في جميع المجالات.

٢٣ - أعرب الاجتماع عن دعمه للبنان فيما يبذله من جهود لتحرير جميع الأراضي التي ما زالت ترزح تحت الاحتلال الإسرائيلي. بما في ذلك مزارع شبعا، وحث الأمم المتحدة على حمل إسرائيل على دفع تعويضات عن الخسائر التي لحقت بهذا البلد أو سببتها لهذا البلد جراء عدوانها المستمر على لبنان. كما أيد لبنان أيضاً في مطالبتها بإزالة الألغام التي خلفها الاحتلال الإسرائيلي، الذي زرع هذه الألغام وهو من يتحمل مسؤولية إزالتها. وأيد أيضاً حقوق لبنان غير القابلة للتصرف في استخدام مياهه وفقاً للقانون الدولي وأدان مخططات إسرائيل بشأن هذه المياه. وحمل إسرائيل مسؤولية أي إجراء من شأنه المساس بالسيادة اللبنانية، أو باستقلاله السياسي أو بسلامة شعبه أو سلامة أراضيه ووحدها. وفي هذا الصدد أدان الاجتماع الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة للسيادة اللبنانية، وطالب المجتمع الدولي باتخاذ جميع التدابير الضرورية لحمل إسرائيل على التوقف فوراً عن ارتكاب هذه الانتهاكات وإطلاق سراح جميع الأسرى اللبنانيين الباقين والمخطوفين المعتقلين في السجون الإسرائيلية. وأكد مجدداً حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم ورفض توطينهم في لبنان.

٢٤ - رحب الاجتماع بقرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٥٤٦ المؤرخ ٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ الذي هيا الأساس لإنهاء الاحتلال واضطلاع الحكومة العراقية ذات السيادة بالمسؤولية وفقاً لجدول زمني مقترح للعملية السياسية في العراق، سجل بارتياح الدور الهام المسند إلى الأمم المتحدة بموجب هذا القرار.

٢٥ - أكد الاجتماع مجدداً ضرورة احترام الجميع لسيادة العراق واستقلاله السياسي، ووحدة الوطنية وسلامة أراضيه. وأكد حق شعب العراق في تقرير مستقبله السياسي بكل حرية والتحكم بكيفية فعلية في موارده الطبيعية.

٢٦ - أدان الاجتماع الأعمال الإرهابية التي ترتكب في حق الشعب العراقي وضد أماكن عبادته، ومواقعه الدينية، وضد مراكز الشرطة والمؤسسات الحكومية، بما في ذلك المؤسسات الصحية والمرافق العامة، وكذلك ضد المؤسسات الدبلوماسية والدبلوماسيين والعاملين في الحقل الدبلوماسي ومقار عملهم، وأكد الاجتماع أيضاً ضرورة التزام جميع الأطراف، بما في ذلك القوات المتعددة الجنسيات باحترام الحقوق المدنية والدينية للشعب العراقي فضلاً عن الحفاظ على المواقع الدينية والتراث الثقافي التاريخي للعراق.

٢٧ - أدان الاجتماع أيضا كل الدعوات القائمة على التمييز الطائفي وإثارة الفتنة بين فئات الشعب العراقي، وبشكل خاص تلك التي أثارها مؤخراً المجموعات الإرهابية التي دعت العراقيين إلى الاقتتال فيما بينهم.

٢٨ - أكد الاجتماع مجدداً الضرورة الملحة للقضاء على سائر الجماعات الإرهابية والجماعات المسلحة الأخرى الموجودة والتي تنشق من الأراضي العراقية تشكل خطراً على أمن واستقرار العراق والدول المجاورة له.

٢٩ - أدان الاجتماع بشدة واستنكر جميع أعمال الخطف والاعتقال التي تستهدف العراقيين ورعايا الدول الأخرى.

٣٠ - رحب الاجتماع بإعلان العراق إقامة علاقات طيبة بينه وبين الدول المجاورة له، قوامها الاحترام المتبادل ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية، والالتزام بالمعاهدات والاتفاقيات القائمة، لا سيما تلك التي لها علاقة بالحدود المعترف بها دولياً. كما دعا العراق والبلدان المجاورة له إلى التعاون النشط من أجل تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة.

٣١ - دعا الاجتماع البلدان المجاورة للعراق إلى زيادة تعاونها مع حكومة العراق بشأن أمن الحدود الشامل، بما في ذلك الرصد الفعلي للحدود، والرقابة الصارمة عند نقاط الدخول وعمليات التنقل عبر الحدود وتبادل المعلومات الاستخباراتية مع العراق بهدف القضاء على الأعمال الإرهابية والتسلسل غير القانوني من داخل العراق وإليه.

٣٢ - أدان الاجتماع الممارسات والتجاوزات غير الإنسانية التي اقترفت بحق المعتقلين العراقيين في سجن أبو غريب وفي غيرها من السجون ومراكز الاعتقال في العراق. وطالب بأن يحاكم المسؤولون عن ذلك في محاكم قضائية مختصة طبقاً للمعايير الدولية ووفقاً للقانون الإنساني الدولي بما في ذلك اتفاقيات جنيف.

٣٣ - دعا الاجتماع جميع الدول الأعضاء إلى التعاون وتنسيق الجهود لمكافحة الاتجار غير المشروع في الآثار العراقية وتهريبها وبالتالي المساعدة في إعادة هذه الآثار إلى المتاحف العراقية.

٣٤ - دعا الاجتماع الدول الأعضاء إلى تقديم جميع أشكال الدعم والمساعدة لتلبية الاحتياجات العراقية وتسهيل الإسهامات الاقتصادية والجهود الرامية إلى تفعيل هيئاته التنظيمية ومؤسساته الاقتصادية وبنياته الأساسية. كما حث الاجتماع الجهات المانحة والمجتمع الدولي على اتخاذ خطوات فورية للوفاء بالالتزامات التي تعهد بها مؤتمر مدريد (٢٠٠٣) وعلى زيادة مساهماتها في إعادة بناء الاقتصاد الوطني وتطويره. ورحب الاجتماع

كذلك بالتزام نادي باريس بتخفيض الديون العراقية بشكل فعال وحث الدائنين الآخرين على اتخاذ قرارات مماثلة.

٣٥ - أدان الاجتماع بشدة قتل أسرى الحرب الكويتيين والإيرانيين وغيرهم من مواطني الدول الأخرى على يد النظام العراقي السابق، وأدان أيضاً إخفاء هذه الجرائم على مدى عقد من الزمن على يد النظام العراقي السابق، الأمر الذي يعتبر انتهاكاً للقانون الإنساني الدولي. كما دعا الاجتماع إلى ضرورة تقديم مرتكبي هذه الجرائم في حق الإنسانية إلى المحاكمة.

٣٦ - أدان الاجتماع أعمال القتل الجماعي للأبرياء العراقيين على يد النظام السابق واعتبر ذلك جريمة في حق الإنسانية. وطالب بمحاكمة المسؤولين عن ذلك ودعا الدول الأعضاء والمجتمع الدولي إلى عدم إيواء مسؤولي النظام السابق الذين اقترفوا هذه الجرائم في حق العراقيين وغيرهم.

٣٧ - دعا الاجتماع الدول الأعضاء التي تعهدت بتقديم منح لصندوق مساعدة الشعب الأفغاني إلى الإسراع في الوفاء بوعودها سعيًا لتدعيم موارد الصندوق لمساعدته على تحقيق أهدافه الإنسانية النبيلة التي أنشئ من أجلها. وناشد الاجتماع كذلك المجتمع الدولي تقديم المساعدة التي وعد بها لأفغانستان خلال مؤتمر طوكيو وبرلين للمانحين.

٣٨ - أكد الاجتماع مجدداً دعمه لشعب جامو وكشمير في حقه المشروع في تقرير المصير وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وتمشياً مع تطلعات الشعب الكشميري. ودعا إلى احترام حقوق الإنسان للشعب الكشميري ووضع حد للانتهاكات المستمرة لحقوقه. وحث الهند على وضع حد لانتهاكات الحقوق الإنسانية للشعب الكشميري والسماح لمنظمات حقوق الإنسان الدولية للتحقق في وضعية حقوق الإنسان في كشمير التي تسيطر عليها الهند.

٣٩ - أعرب الاجتماع عن دعمه القوي للعملية السلمية الجارية بين باكستان والهند وحث كلا البلدين على عدم التراجع عن ذلك. وحث الاجتماع كلا الطرفين على إجراء اتصالات منتظمة بينها على أعلى المستويات وتنفيذ تدابير بناء الثقة المتفق عليها بما فيها الخطوات الرامية لتحسين مستوى حياة الشعب الكشميري وتشجيع التجارة الثنائية والاتصالات بين الشعبين من أجل تحسين العلاقات بين البلدين. كما دعا الاجتماع منظمة المؤتمر الإسلامي والأمم المتحدة إلى المساعدة في عملية السلام بجميع الطرق الممكنة.

٤٠ - بعد أن أخذ علماً بالبيان المشترك الصادر عن كل من باكستان والهند، بعد الاجتماع الذي ضم رئيس باكستان ورئيس وزراء الهند في نيويورك في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، وفي نيودلهي يوم ١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، أكد أن من شأن عملية الحوار الجارية

أن تؤدي إلى تقدم جوهري لحل النزاع الأساسي لجامو وكشمير وفقاً لطموحات شعب كشمير وارتباطه بعملية الحوار.

٤١ - أعرب الاجتماع عن قلقه البالغ إزاء بناء جدار بمحاذاة خط المراقبة في كشمير التي تحتلها الهند مما يشكل انتهاكاً للاتفاقيات الدولية والثنائية. ودعا المجتمع الدولي وخاصة الأمم المتحدة ومجموعة المراقبة العسكرية التابعة للأمم المتحدة في الهند وباكستان إلى الإحاطة بالأعمال الهندية لضمان احترام تنفيذ جميع الاتفاقيات الدولية والثنائية حول خط المراقبة.

٤٢ - أقر الاجتماع توصيات فريق الاتصال التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي المعني بجامو وكشمير، وأخذ علماً بالمذكرة التي قدمها الممثلون الحقيقيون لشعب كشمير إلى فريق الاتصال، وأكد مجدداً التزام منظمة المؤتمر الإسلامي بتشجيع الحل العادل والسلمي لنزاع جامو وكشمير.

٤٣ - أكد الاجتماع تضامنه الكامل مع جمهورية السودان في إرساء أسس السلام والاستقرار في سائر أنحاء البلد سعياً لتحقيق المصالحة الوطنية والدفاع عن سيادته ووحدته واستقلاله وسلامة أراضيه. كما أكد دعمه لمطالبة السودان بإجراء تحقيق في تدمير مصنع الشفاء للأدوية بالخرطوم عام ١٩٩٨ بواسطة الولايات المتحدة الأمريكية.

٤٤ - دعا الاجتماع المجتمع الدولي للوفاء بالتزاماته المعلنة في مؤتمر أوسلو للمانحين لإعادة إعمار السودان، سعياً لإرساء أسس السلام في البلاد. كما طلب الاجتماع من الأمانة العامة الإسراع بتنفيذ قرار مؤتمر القمة الإسلامي العاشر بشأن إنشاء صندوق لإعادة الإعمار والتنمية في المناطق التي اجتاحتها الحرب في السودان. كما حث الدول الأعضاء والبنك الإسلامي للتنمية والمؤسسات المالية في الدول الأعضاء على تقديم المساعدة العاجلة للسودان من أجل دعم جهوده الرامية لمعالجة الوضع الإنساني في إقليم دار فور.

٤٥ - قرر الاجتماع دعم جهود الاتحاد الأفريقي في وضع حد للنزاع في دار فور، وأكد استعداد منظمة المؤتمر الإسلامي للمساهمة في هذه الجهود، مرحباً بتعاون حكومة السودان مع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في معالجة الوضع الإنساني والأمني في دار فور. وأشاد أيضاً بجهود السلام التي تبذلها حكومة السودان واستعدادها لإيجاد حل سلمي للنزاع في دار فور. كما رحب الاجتماع باستئناف المفاوضات في أبوجا بين حكومة السودان والحركات المسلحة في المنطقة.

٤٦ - أكد الاجتماع مجدداً التزامه بإيجاد تسوية شاملة ودائمة للوضع في الصومال، مع تحديد تأكيد على احترامه لسيادة هذا البلد وسلامه أراضيه واستقلاله السياسي ووحدته وفقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ودعا الاجتماع جميع الدول إلى احترام سيادة الصومال والكف

عن التدخل في شؤونه الداخلية. ورحب أيضاً بالحصيلة الإيجابية للهيئة الحكومية الدولية للتنمية (إيغاد) التي أدت إلى العملية السلمية للصومال وإنشاء مؤسسات فيدرالية للحكم.

٤٧ - رحب الاجتماع بإعادة المؤسسات الفدرالية الانتقالية إلى موطنها الأصلي، وحث على المزيد من التقدم في هذا الشأن وشجع القادة الصوماليين على الاستمرار في العمل من أجل المصالحة من خلال الحوار وإرساء الوفاق في إطار المؤسسات الفدرالية الانتقالية. كما رحب بقرار مجلس الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن الرامي للإسراع في الترتيبات الخاصة بنشر بعثة من الاتحاد الأفريقي لدعم السلام في الصومال وذلك وفقاً للبيان الرئاسي لمجلس الأمن (PRST/2005/32). ودعا المجتمع الدولي للاعتراف بالحكومة ودعمها، وتقديم الدعم المالي العاجل لتمكينها من تعزيز الأمن والاستقرار والمصالحة الوطنية الشاملة وإعادة إنشاء البنيات الأساسية لنظام الحكم في الصومال.

٤٨ - أعرب الاجتماع عن ارتياحه للأنشطة الرئيسية الإنمائية والإنسانية لصناديق منظمة المؤتمر الإسلامي للبوسنة والهرسك ولسيراليون في تعميق روح التضامن والتعاون داخل العالم الإسلامي، وحث الدول الأعضاء والبنك الإسلامي للتنمية وصندوق التضامن الإسلامي على تدعيم الصندوقين والإفادة منها في تنفيذ مشاريعها الخاصة بالبوسنة والهرسك وسيراليون.

٤٩ - استذكر الاجتماع القرار رقم ٣٢/٢٣ - س الصادر عن الدورة الثانية والثلاثين للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية المنعقد في صنعاء (اليمن) في حزيران/يونيه ٢٠٠٥، وأكد قلقه العميق إزاء هول المجاعة والجفاف في النيجر. وناشد الدول الأعضاء والمؤسسات المالية الإسلامية تقديم المساعدات الغذائية والإنسانية العاجلة لشعب النيجر.

٥٠ - استذكر الاجتماع أيضاً قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٥٠٦ الصادر في ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ حول رفع العقوبات المفروضة على الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى رفعاً نهائياً، ودعا إلى رفع ما بقي من عقوبات مفروضة انفرادياً على الجماهيرية كوسيلة ضغط سياسي تتعارض مع قرارات الأمم المتحدة.

٥١ - أكد الاجتماع أن عقوبات الأمم المتحدة ينبغي ألا تستخدم لدوافع سياسية، وأكد مجدداً أن أي دولة ينبغي ألا تستخدم أو تشجع استخدام عقوبات الأمم المتحدة أو تدابير انفرادية اقتصادية أو سياسية أو غير ذلك من التدابير لإرغام دولة أخرى على التخلي عن ممارسة حقوقها في السيادة.

٥٢ - استنكر الاجتماع جميع التدابير التعسفية السياسية والقانونية والاقتصادية وغيرها من الإجراءات القسرية أحادية الجانب، وحث الدول التي فرضت مثل هذه الإجراءات القسرية

أو أي ضغوط على أية دولة عضو في منظمة المؤتمر الإسلامي، على وضع حد لهذه التدابير المغرضة لتعارض ذلك مع أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

٥٣ - أكد الاجتماع مجدداً إدانته للعدوان المستمر الذي تشنه جمهورية أرمينيا على سيادة أذربيجان وسلامة أراضيها مما يشكل انتهاكاً صارخاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. كما دعا إلى الانسحاب الكامل وغير المشروط والفوري لقوات أرمينيا من جميع الأراضي المحتلة لأذربيجان. وقد أيد الاجتماع جهود جمهورية أذربيجان في الاستناد إلى نتائج الاجتماعات المنعقدة في إطار عملية براغ حول التسوية السلمية للنزاع.

٥٤ - أكد الوزراء عزمهم على دعم جهود حكومة أذربيجان التي تستهدف القضاء على المعوقات التي تعترض سبيل عملية السلام والتي ظهرت نتيجة الأنشطة غير القانونية التي تنفذها أرمينيا في الأراضي الأذربيجانية المحتلة، مثل نقل المستوطنين من ذوي الجنسية الأرمينية، إدخال التغييرات الجغرافية، والثقافية والديموغرافية المصطنعة، والنشاط الاقتصادي غير المشروع واستغلال الموارد الطبيعية في هذه الأراضي المحتلة. وحث الاجتماع جميع الدول الأعضاء على مواصلة دعم تضامنها مع شعب أذربيجان ومساندة قضيته العادلة. وتحقيقاً لهذا الهدف، وافقت الدول الأعضاء على تقديم مساندتها الكاملة لمساعي أذربيجان التي تستهدف الاستفادة من إمكانات الأمم المتحدة، وكذلك من خلال تعاونها مع المنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة لتحقيق الاستعادة السريعة للسيادة التامة لأذربيجان ووحدة أراضيها.

٥٥ - أعرب الاجتماع عن مساندته القوية للقضية العادلة للقبارصة الأتراك المسلمين، كما أكد عزمه على وضع حد نهائي للعزل غير العادل للقبارصة الأتراك في سياق نداء الأمين العام للأمم المتحدة الذي ورد في تقريره المؤرخ ٢٨ أيار/مايو ٢٠٠٤ وأيضاً في إطار قرارات منظمة المؤتمر الإسلامي، كما دعا بكل قوة المجتمع الدولي إلى اتخاذ جميع الخطوات الملموسة، دون إبطاء، لإنهاء هذه العزلة. وفي معرض استذكاره لخطة الأمم المتحدة لإيجاد وضع جديد في قبرص في شكل شراكة قطاعية ثنائية جديدة من قبل دولتين متكافئتين، أقر الاجتماع أنه لا يجوز لأي من الدولتين أن تزعم ممارسة أية سلطة على الأخرى، وأن القبارصة اليونانيين لا يمثلون القبارصة الأتراك. ومن خلال القرار ٣٢/٥ - س الذي اتخذته الدورة الثانية والثلاثين للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، حث الاجتماع مرة أخرى الدول الأعضاء على الارتباط الوثيق بالقبارصة الأتراك، فضلاً عن زيادة وتوسيع علاقاتها معهم في سائر المجالات، كما شجع الدول الأعضاء على تبادل الزيارات رفيعة المستوى مع الجانب القبرصي التركي. وحث الاجتماع أيضاً الدول الأعضاء على إحاطة الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي علماً بالإجراءات التي تم اتخاذها فيما يتعلق بتنفيذ قرارات منظمة المؤتمر الإسلامي، وبصفة خاصة القرارات ٣١/٢ - س و ٣٢/٥ - س.

٥٦ - أكد الاجتماع مجدداً الحاجة الملحة إلى تعزيز الدبلوماسية متعددة الأطراف في حل المسائل المتعلقة بترع السلاح وعدم الانتشار النووي، وأكد في هذا السياق، أن المؤسسات المتعددة الأطراف القائمة على هذه الاتفاقية التي تم إنشاؤها تحت إشراف الأمم المتحدة، تعتبر الهيئات الشرعية الوحيدة التي تتحقق وتتأكد من التقيد بالاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

٥٧ - أكد الاجتماع أيضاً في معرض تسجيله لقرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٥٤٠ المؤرخ ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ الذي يقتصر نطاقه على منع أطراف دون الدول من امتلاك أسلحة الدمار أن هذا الأمر يعتبر ترتيباً مؤقتاً لسد الفجوة في القواعد الدولية. كما أكد الاجتماع أيضاً أن مجلس الأمن لا يستطيع الاضطلاع بالمسؤوليات التشريعية في مسائل تتعلق بقضايا عدم الانتشار النووي ونزع السلاح، بما أن هذه الدول التي تسعى إلى الاستمرار في احتكار الأسلحة النووية، هي نفسها التي تمتلك حق النقض في المجلس. وفي هذا الصدد، دعا المجلس إلى إبرام اتفاقية دولية تفاوضية غير تمييزية عالمية بشأن التهديد الذي يشكله انتشار أسلحة الدمار الشامل من قبل أطراف دون الدول، وهي الاتفاقية التي ينبغي أن تحل محل الترتيبات المؤقتة التي يضطلع بها مجلس الأمن بموجب القرار رقم ١٥٤٠.

٥٨ - حث الاجتماع جميع الأطراف المعنية مباشرة على النظر بجدية في اتخاذ خطوات عملية وعاجلة من أجل تنفيذ الاقتراح الخاص بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط وفقاً لقرارات الأمم المتحدة في هذا الشأن، وحذر من العواقب الوخيمة لرفض إسرائيل المستمر الانضمام إلى اتفاقية عدم الانتشار النووي، ووضع جميع منشأاتها النووية فوراً تحت الرقابة والضمانات الكاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفي هذا الصدد، أيد الاجتماع مشروع القرار الذي قدمته الجمهورية العربية السورية لمجلس الأمن بتاريخ ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ فيما يتعلق بإنشاء منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط ودعا مجلس الأمن إلى التحرك الإيجابي نحو المشروع بغية تحقيق هذا الهدف السامي في المنطقة.

٥٩ - جدد الاجتماع في معرض إشارته إلى تقرير المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن اتفاقية ضمانات اتفاقية عدم الانتشار النووي في الجمهورية الإسلامية الإيرانية (GOV/2004/83) الذي أكد فيه أن "جميع المواد النووية المعلنة في إيران قد أخذ علم بها، ومن ثم فإن هذه المواد لم تحول لأنشطة ممنوعة"، تأكيد حق جميع الدول الأعضاء غير القابل للتصرف، بما في ذلك الجمهورية الإسلامية الإيرانية، في تنمية قدراتها النووية للأغراض السلمية وفقاً لأحكام اتفاقية عدم الانتشار النووي وقانون الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٦٠ - أكد الاجتماع مجدداً عزمه على مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله وتحدياته، بما في ذلك إرهاب الدولة، وكذا تصميمه على المشاركة في الجهود العالمية متعددة الأطراف لتبديد هذا الخطر، ورفض مبدأ الانتقائية وازدواجية المعايير في مكافحة الإرهاب، وأية محاولات لربط الإرهاب بدين معين أو ثقافة أو مجتمع أو بلد بعينه. وأكد أيضاً مساندته لعقد مؤتمر دولي تحت إشراف الأمم المتحدة لتعريف مفهوم الإرهاب، فضلاً عن التأكيد على الحاجة إلى بذل الجهود اللازمة لإبرام اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي، والتي من شأنها أن تميز بين الإرهاب والكفاح المشروع للشعوب التي تترشح تحت نير الاستعمار أو التي تخضع للسيطرة الأجنبية حتى تتمكن من تقرير مصيرها وفقاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وأكد الاجتماع مجدداً بأن حالات الاحتلال الأجنبي تحكمها القوانين الإنسانية الدولية ولا تحكمها اتفاقيات خاصة بالإرهاب. كما دعا أيضاً جميع الدول الأعضاء، التي لم تبادر إلى ذلك، إلى التحرك من أجل اتخاذ الخطوات اللازمة من أجل المصادقة على اتفاقية منظمة المؤتمر الإسلامي بشأن مكافحة الإرهاب الدولي. وجدد الاجتماع دعمه وتأييده لإعلان الرياض الصادر عن مؤتمر مكافحة الإرهاب، الذي عقد في شباط/فبراير ٢٠٠٥، وكذلك كل التوصيات التي تمخضت عنه، بما فيها إنشاء مركز دولي لمكافحة الإرهاب وتشكيل فريق لمتابعة ودراسة كل التوصيات تحت مظلة الأمم المتحدة.

٦١ - أكد الاجتماع أيضاً أن تعزيز الحوار بين الحضارات ودعم التسامح هما عنصران من أهم عناصر النهوض بالتعاون الدولي الرامي إلى اجتثاث جذور الإرهاب.

٦٢ - أستذكر الاجتماع القرارات الصادرة عن القمة الثالثة عشر لبلدان عدم الانحياز التي عقدت في كوالالمبور (ماليزيا)، وإلى الدورة العادية الثانية لمؤتمر الاتحاد الأفريقي، التي عقدت في مابوتو (موزامبيق)، فيما يتعلق باقتراح تونس بإعداد مدونة سلوك دولية لمناهضة الإرهاب بالتوافق العام في إطار الأمم المتحدة، وصادق الاجتماع على هذه المبادرة وأهاب بجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية دعم هذه المبادرة والإسهام في تحقيقها عند عرضها على الجمعية العامة للأمم المتحدة.

٦٣ - أكد الاجتماع أهمية دعم التضامن والترابط في أنماط التصويت داخل أجهزة الأمم المتحدة بشأن القضايا ذات الاهتمام المتبادل للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي وفقاً للقرارات ذات الصلة الصادرة عن مختلف دورات مؤتمر القمة والمؤتمرات الوزارية. وفي هذا السياق، أبلغ الوزراء سفراء بلدانهم وممثلها في الأمم المتحدة وأجهزتها بأن يراعوا بشدة هذا المبدأ الهام الذي تقوم عليه مصداقية منظمة المؤتمر الإسلامي ونزاهتها.

٦٤ - أكد الاجتماع أيضاً الحاجة إلى وضع تصورات مشتركة ونهج متفق عليه للتصدي لكل من التهديدات الجديدة والحالية المحدقة بالسلم والأمن الدوليين في إطار تعددية الأطراف. وفي هذا الصدد، أكد الاجتماع، في إطار تأكيده بأن عملية إصلاح الأمم المتحدة ينبغي ألا تتم على حساب مبادئ الأمم المتحدة وعلى، الحاجة إلى تعددية تعاونية لمراعاة وتعزيز مبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وأكد، الاجتماع أيضاً، موقف منظمة المؤتمر الإسلامي المساند لمبدأ إصلاح الأمم المتحدة، بما في ذلك توسيع نطاق العضوية من مجلس الأمن، وفقاً لقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، مع مراعاة مبادئ المساواة السيادية لجميع الدول والحاجة لضمان توزيع جغرافي عادل. كما أكد أيضاً على الدور المتنامي الذي باتت تضطلع به المجموعات الإقليمية في ترشيح ممثلها للخدمة في مجلس الأمن. ودعا الاجتماع إلى إصلاح شامل لمجلس الأمن بجميع وجوهه، بغية تحويله إلى جهاز أكثر ديمقراطية، وتمثيلية وشفافية وخضوعاً للمساءلة. وأقر الاجتماع كذلك بأن ثمة تأييداً شاسعاً لزيادة عدد الدول الأعضاء غير الدائمة في مجلس الأمن. وقرر أن أي مشروع إصلاحي يهمل التمثيل الملائم للأمة الإسلامية في أي فئة من فئات العضوية في مجلس أمن موسع، لن يكون مقبولاً في العالم الإسلامي.

٦٥ - أعرب الاجتماع عن عزمه على السعي الحثيث لتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وحث على التحلي بالزهد من الشفافية والتعاون والتسامح واحترام القيم الدينية والتنوع الثقافي في مجال تعزيز العالمي لحقوق الإنسان وحمايتها. وأشار إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٦٧/٥٨ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ بشأن حقوق الإنسان والتنوع الثقافي والذي شدد على أن تعزيز التعددية الثقافية والتسامح على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية، يعد هاماً لتعزيز احترام الحقوق الثقافية والتنوع الثقافي. كما أكد أيضاً ضرورة متابعة إعلان القاهرة حول حقوق الإنسان في الإسلام، ودعا جميع الدول الأعضاء إلى مواصلة تنسيقها وتعاونها في مجال حقوق الإنسان في المحافل الدولية ذات الصلة وذلك بقصد تعزيز التضامن الإسلامي للتصدي لمحاولات استخدام حقوق الإنسان وسيلة لممارسة الضغط السياسي على أية دولة من الدول الأعضاء.

٦٦ - أعرب الاجتماع أيضاً عن معارضته للممارسة المتمثلة في تقديم قرارات ضد بلدان معينة بشأن الأوضاع الخاصة بحقوق الإنسان تستهدف بشكل انتقائي البلدان النامية والإسلامية. وأكد مجدداً أن هذه الممارسة تمثل أحد الأسباب الرئيسية التي تحول عمل هيئات حقوق الإنسان إلى ممارسة سياسية متطرفة عوض أن تسهم في النهوض بقضية حقوق الإنسان.

٦٧ - شدد الاجتماع على أن حقوق الإنسان تمثل جانباً في غاية الأهمية بالنسبة لعمل الأمم المتحدة، وفي معرض الإعراب عن الانشغال إزاء ما عانت منه منظومة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة من مشكلات كالتسييس والتلاعب السياسي عبر الانتقائية الفاضحة وازدواجية المعايير، أكد أن إعادة المصادقية إلى جهاز حقوق الإنسان وتأمين نجاعته ومشروعيته في أن واحد، يتطلبان تحقيق خطوات عملية للحد من النهج الانتقائي.

٦٨ - أبرز الاجتماع المتطلبات الأساسية لاعتماد منهج موحد بخصوص جميع جوانب إصلاح الأمم المتحدة، وتوسيع مجلس الأمن على أساس أوسع توافق ممكن في الآراء. وفي هذا السياق، شدد الاجتماع على ضرورة الشروع في مفاوضات بناءة بين جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من أجل الإحجام عن الدفع نحو عمليات التصويت المسببة للانقسامات، دون فرض قيود زمنية لذلك. كما دعا الاجتماع إلى الانطلاق من نقاط الالتقاء، مثل الحاجة إلى توسيع المجلس، والحاجة إلى زيادة تمثيل الدول النامية، وإلى تحسين طرق العمل وشفافية عمل المجلس.

٦٩ - في معرض أخذه علماً باقتراح الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس الجمعية العامة، المتعلق بتغيير لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إلى مجلس لحقوق الإنسان، نادى الاجتماع بتشكيل فريق عمل حكومي دولي مفتوح العضوية، لمناقشة جميع جوانب الاقتراح ذات الصلة. ومع ذلك، فقد أكد أن أي مقترح يهدف إلى إصلاح جهاز حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة يجب أن يستند إلى مبادئ المساواة بين الدول في السيادة وضرورة تأمين التوزيع الجغرافي العادل.

٧٠ - اتفق الاجتماع على وجوب تمكين الأمانة العامة الممثلة للعضوية العالمية، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، من ممارسة سلطتها في معالجة جميع القضايا الكبرى، بما فيها قضايا السلم والأمن والتنمية وحقوق الإنسان. كما نادى بإيقاف ومعالجة انتهاكات مجلس الأمن لاختصاصات الجمعية العامة ووظائفها.

٧١ - دعا الاجتماع، في معرض إقراره بالدور المركزي الذي يضطلع به المجلس الاقتصادي والاجتماعي (إيكوسوك) في النهوض بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية، إلى تحويل هذا المجلس إلى منبر حقيقي للحوار السياسي، قصد استخدام آليته لمراقبة مدى تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها، كمنتدى فعلي للتنمية وتعزيزاً لدوره الوقائي لدرء التزايدات من خلال دعم التنمية. وفي هذا السياق، أشاد الاجتماع بالاقتراح الصادر عن رئيس الإيكوسوك والهادف إلى المزيد من التعزيز للدور التنسيقى للإيكوسوك.

٧٢ - أكد الاجتماع أهمية المرحلة الثانية من القمة العالمية لمجتمع المعلومات، المقرر عقدها بتونس من ١٦ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، بعد انعقاد المرحلة الأولى بجنيف في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، وأهمية دمج مرحلتها هذه القمة كفصلين مترابطين في دراسة الطرق المثلى لسدّ الفجوة الرقمية بين الدول النامية والدول الصناعية. ودعا الدول الأعضاء إلى المشاركة النشطة في العمل التحضيري للمرحلة الثانية من القمة، وإعداد مخطط شراكة فعلية بهدف إقامة مجتمع معلومات متوازن.

٧٣ - أكد الاجتماع مجدداً ضرورة تقوية دور منظومة الأمم المتحدة وقدرتها على مساعدة البلدان النامية في جهودها الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف التي وردت في إعلان الألفية.

٧٤ - أكد الاجتماع الحاجة إلى النهوض بالنظام الإنساني العالمي الجديد الرامي إلى كبح جماح الاتجاه المتنامي للفوارق بين الأغنياء والفقراء في البلدان وفيما بينها، وذلك بالعمل، ضمن أمور أخرى، على القضاء على الفقر، وتحقيق التنمية المستدامة، وتجسيد الطموحات المشروعة لكافة الشعوب.

٧٥ - أكد الاجتماع مجدداً أن مواصلة التنمية المستدامة أمر يجب أن يحظى بالأولوية لدى البلدان كافة، من خلال تحقيق كل الأهداف والغايات التنموية المتفق عليها دولياً على جميع المستويات، بما فيها تلك التي تضمنتها خطة عمل جوهانسبورغ وإعلان الألفية وبرنامج عمل بروكسل وبرنامج عمل ألماتي الخاص بالبلدان النامية غير الساحلية، كما شدد على ضرورة أن تكون الأنظمة التجارية والمالية المتعددة الأطراف مفتوحة وعادلة وقائمة على أسس قانونية وغير تمييزية وحساسة بأوضاع البلدان الأقل نمواً. وفي هذا السياق أهاب بالمجتمع الدولي أن يعمل على تسهيل دخول تلك الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي التي تسعى إلى الالتحاق بالمنظمة العالمية للتجارة بشروط عادلة، بصرف النظر عن الاعتبارات السياسية.

٧٦ - أهاب الاجتماع بالبلدان الصناعية التي لم تفعل ذلك بعد، أن تجسد الهدف المتمثل في تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج الوطني الإجمالي للمساعدة الرسمية على التنمية بحلول نهاية عام ٢٠٠٦، أن تبادر إلى ذلك بهدف تمكين البلدان النامية من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، على النحو الذي رسم لها بحلول عام ٢٠١٥.

٧٧ - رحب الاجتماع بالمبادرة التي تقدمت بها ماليزيا لوضع برنامج لبناء القدرات من أجل التخفيف من حدة الفقر في البلدان الأقل نمواً وذات الدخل المنخفض، ورحب بإعلان رئيس وزراء ماليزيا داتو سيري عبد الله أحمد بدوي انطلاق العمل بالبرنامج يوم

٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٥، بالشروع في تنفيذ المشاريع الثلاثة الرائدة التي تم تحديدها للتنفيذ في المقام الأول في كل من بنغلاديش وموريتانيا وسيراليون.

٧٨ - ذكر الاجتماع باعتماد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٣٣٧/٥٧ المؤرخ ٣ تموز/يوليه ٢٠٠٣ بشأن "درء النزاعات المسلحة" والذي جدد تأكيد رفض الاستيلاء على الأراضي بالقوة وضرورة وضع حد لحالات الاحتلال الأجنبي وذلك التزاماً من المجتمع الدولي بتعزيز ثقافة درء النزاعات.

٧٩ - دعا الاجتماع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى التنفيذ الكامل للقرارات والمقررات الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) والمتعلقة بإعادة الممتلكات الثقافية للشعوب التي كانت رازحة أو لا تزال تترزح تحت نير الحكم الاستعماري أو الاحتلال الأجنبي. كما شدد على ضرورة قيام اليونسكو بتحديد الممتلكات الثقافية المسروقة أو المصدرة بطريقة غير شرعية وذلك بموجب الاتفاقيات ذات الصلة، مؤكداً كذلك ضرورة الإسراع بعملية إعادة هذه الممتلكات إلى بلدانها الأصلية طبقاً لما تنص عليه قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة. كما أكد على حق البلدان الإسلامية في صيانة وحماية إرثها الوطني باعتباره الركيزة الأساسية للهوية الثقافية لهذه والحضارية لهذه البلدان.

٨٠ - عبر الاجتماع عن بالغ تقديره لمعالي الدكتور مصطفى عثمان إسماعيل وزير خارجية جمهورية السودان بمناسبة انتهاء مهامه، مثنياً لمبادراته القيمة ودوره البارز في تفعيل أنشطة منظمة المؤتمر الإسلامي وتعزيز مسيرة العمل الإسلامي المشترك طيلة فترة عمله وزيرا للخارجية في بلاده.

٨١ - أعرب الاجتماع عن ارتياحه وتقديره للبعثة المراقبة الدائمة لمنظمة المؤتمر الإسلامي لدى الأمم المتحدة بنيويورك لما تقوم به من أداء متميز في اضطلاعها بالمهام الموكولة إليها طبقاً للقرارات الصادرة عن دورات القمة الإسلامية والمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية.

٨٢ - اعتمد الاجتماع التقارير الصادرة عن:

أولاً - اللجنة السداسية المعنية بفلسطين

ثانياً - فريق الاتصال المعني بجامو وكشمير

ثالثاً - فريق الاتصال المعني بالصومال

رابعاً - فريق الاتصال المعني بسيراليون

خامساً - فريق العمل مفتوح العضوية المعني بإصلاح الأمم المتحدة